



298628 - أدعى دينا على الميت ولا بينة له فهل يلزم الورثة ؟

السؤال

حماي والد زوجتي متوفى منذ 4 أعوام ، رحمه الله تعالى وهو منفصل عن حماتي أم زوجتي - من غير أن يطلقها منذ 13 سنة تقريبا في بلد بعيد ، ولم يكن ينفق عليهم ، أو يعينهم في المصارييف بعد انفصالهما، اكتشفنا بعد وفاته ، وسفرنا لحضور جنازته أن أناسا يطالبوننا بسداد مبالغ الديون التي أخذها المتوفى منهم ، ولا يوجد ما يثبت أنهم أقرضوه مالا ، كورقة ، أو شهود ، قررت زوجتي أن تجمع الدائنين وتطلب منهم العفو عنه لوجه الله ، أو إنتظارهم على أقل تقدير حتى تُجمع التركة ، وحساب المبالغ المتعلقة عليه ، علماً بذلك حالها ، وهوولي أمرها الحالي بعد وفاة أبيها، فنهماها ، وزجرها عن فعل ذلك ، وأمرها أن تجمع التركة ، وترجع من حيث أتت ، وألا تبلغ أحدا بأي شيء ؛ بزعم أن المطالبين بالمبالغ لا يملكون أي دليل ، وقد يكونون محتالين ، أصرت زوجتي على مخالفته ، لكن لم يكن لها حيلة بما نوت فعله، بعد أن قسم محامي الشركة التركة على الورثة كلّ باسمه . وسؤالني : هو كيف لنا أن ثبت أن المتوفى عليه ديون ؟ وهل يلحقنا إثم أو معرة لو تجاهلنا الموضوع ؟ لأننا لا نعلم عن المتوفى أي شيء منذ تلك السنوات الماضية ، ولا يوجد لنا ما يثبت استدانة المتوفى من الدائنين؟ كما أن أصدقاء المتوفى يزعمون أنه أقرض مبالغًا ضخمة لأشخاص معينين ، محددين بالأسماء ، لم يستردتها بعد ، وأبلغونا أن المتوفى لم يأخذ مال أحد قط ، بل كان يقرض الناس ، ويساعدهم في ظروفهم وصوائقهم المادية؟ فنأمل منكم المساعدة ، وتبين الحكم على قول الأئمة الأربعـة ، والجمهور ؛ لأن الموضوع بات يسبب لنا هواجسا وأرقا مما قد يلحق بنا بسببه.

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

من أدعى دينا على ميت: لم يلزم ورثته شيء ما لم يثبت ذلك، إما بشهادة شاهدين، أو بوثيقة مكتوبة بخط المتوفى، إذا عرف خطه، أو أشهد على الوثيقة.

وينظر: في طرق ثبوت الدين: "الموسوعة الفقهية" (21/120).

واشترط بعض الفقهاء بالإضافة إلى إقامة البينة بالدين على المتوفى ، أن يحلف أمام القاضي (يمين القضاء) .

قال الصاوي في "بلقة السالك" (4/232): "إذا أدعى شخص على من مات أن له عنده كذا من بيع أو قرض ، ولم يقر ورثته به : فلا يحكم القاضي لذلك الشخص المدعي بهذا الدين ، إلا إذا حلف يمين القضاء ، بعد إقامة البينة.

فإن أقر ورثته الكبار ، قبل رفع المدعى للحاكم : فلا يتوجه عليه يمين .

وأما إن أقرروا بعد الرفع ورضوا بعد حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين أو لا؟ قوله لأن بعض الشيوخ "انتهى".

لكن من غالب على ظنه من الورثة صدق المدعي، فعليه أن يعطيه من دينه ، بنسبة نصبيه من الإرث، فإن كان له نصف الإرث مثل، أعطاه نصف الدين.

سئل الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "كان لي عم، وقد توفاه الله، وبعد مضي مدة على وفاته تقدم أحد الأشخاص يقول: إن لي على عمك دين فأوفنيه.

طلبته منه ما يثبت ذلك الدين من وثيقه ونحوها، فلم يكن عنده شيء.

ثم طلبته أن يحلف بالله أن له ديناً على عمي، فرفض أن يحلف، بحجة أنه لن يحلف على حق له، فليس في هذا داعٍ للقسم، فما العمل في مثل هذه الحالة؟ هل أعطيه ما ادعاه من الدين؟

فَاحِبٌ:

هذا الذي أدعى أن له ديناً على عمه : لا يلزمك وفاؤه ، إلا إذا أقام ببينة ، لأنه إن لم يقم ببينة ، فإنه لا يلزمكم أن توفوه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: (البينة على المدعي). إذ يكون هو المفترط، حيث لم يثبت هذا ببينة، وليس عليكم شيء.

الله إِلا إِذَا عَلِمْتُ أَنْ هَذَا الرَّجُلُ ثَقَةٌ، لَا يَمْكُنُ أَنْ يَدْعُونِي مَا لَيْسَ لَهُ، فَحِينَئِذٍ يُجْبَ عَلَى مَنْ وَثَقَ بِقَوْلِهِ، أَنْ يُؤْدِيهِ مَا يَنْالُ نَصْبِيَهُ
مِنَ الْمِيرَاثِ، وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَثْقُ بِقَوْلِهِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُؤْدِيهِ شَيْئًا. وَكَوْنُكَ طَلَبْتَ مِنْهُ الْيَمِينَ، فَلَمْ يَحْلِفْ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّ
الْحَقَّ لَهُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ هُوَ الَّذِي فَرَطَ فِي حَقِّهِ؛ لَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُ شَيْئًا إِلَّا بِيَمِينِهِ.

ولكن كما قلتُ قبل قليل، أنك إذا كنت تثق من صدق هذا الرجل ، وقد ورثت من مال عمك شيئاً، فأد له نصيباً ، أو قسطاً ما يكون من نصيبيك في ميراث عمك.

وهكذا كل من صدقة من الورثة ، فإنه يلزمهم أن يعطوه من نصيبيهم من التركة.

مثال ذلك: لنفرض أن عمك له بنت، وأنك أنت العاصب، فيكون للبنت النصف ، ولوك الباقي وهو النصف.

فإذا كان صاحب هذا الدين يدعى عشرة آلاف ريال ، وأنت تثق من صدقه ، فإنك تعطيه من الذي ورثت من عمك ، تعطيه خمسة آلاف ريال؛ لأنها مقابل نصيبك.

ثم البنت إن صدقته أيضاً دفعت الباقي، وإن لم تصدقه فإنه لا يلزمها شيء.



هذا هو حكم هذه المسألة" انتهى من فتاوى نور على الدرب، على موقع الشيخ ابن عثيمين

وعليه :

فإذا غلب على ظن زوجتك صدق المدعي، أو المدعين، فإنها تعطيهم من نصيبيها بنسبة ما لها.

فإن كان لها النصف، أعطتهم نصف الدين. وإن كان لها الثالث مثلاً، أعطتهم ثلث الدين.

وهكذا يلزم غيرها من الورثة إذا وثقوا بقول المدعي.

وإن لم يغلب على ظن الورثة ، صدق المدعين : فلا يلزمهم شيء ، لا سيما مع قرينة شهادة المحيطين به : أنه كان مقرضا ، لا مقترضا من غيره .

والله أعلم.